الاوسط مهددة، بسبب التأييد الاميركي لقرار التقسيم، وانها لن تحصل على النفط العربي، وهذا غير صحيح. فالعرب يعتمدون على الشركات الاميركية للحصول على عائدات النفط؛ «انهم يحتاجون الى الدولارات، ولا يستطيعون الحصول عليها الا من الولايات المتحدة. فمثلاً ٩٠ بالمئة من عائدات النفط السعودية تأتي من الشركات الاميركية. وقد أكد الملك ابن سعود، علناً، انه لن يهدد الولايات المتحدة بالغاء امتيازاتها النفطية في بلاده، على الرغم من عدم رضاه عن تأييدنا للتقسيم». ورأى كليفورد ان «حاجة العرب الى الولايات المتحدة أكبر من حاجة الولايات المتحدة الى العرب... وليس على الولايات المتحدة ان تخشى على مصالحها من تهديدات عصابات من البدو». وأكد للرئيس ان الدولة اليهودية في فلسطين ستكون منحازة، بقوة، وبالتأكيد، الى الولايات المتحدة، وانها لن تتحالف مع السوفيات (*"Foreign Relations..."*, *op. cit.*, p. 690).

واعتبر روبرت ماكلنتوك، في مذكرة الى نائب وزير الخارجية، لوفيت، بتاريخ ١٩٤٨/٣/٨، ان عقد جلسة طارئة للجمعية العامة للامم المتحدة قد يؤدي الى اقامة وصاية على فلسطين. وفي هذه الحالة، ستنعكس التوجهات من مقاومة «العدوان» العربي الى تهديد يهودي جديد بأقامة دولة الامر الواقع (de facto) في فلسطين (**المصدر نفسه**، ص ٧٠٠).

وفي ١٩٤٨/٣/١٩، القى ممثل الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة، اوستن، بياناً في مجلس الامن الدولي. وبعد شرحه لخطورة الاوضاع الناشئة في فلسطين، وحتمية المواجهة العسكرية بعد الانسحاب البريطاني، وعدم امكان التوصل الى تنفيذ توصية الجمعية العامة بتقسيم فلسطين بالوسائل السلمية، وكذلك واجبات الامم المتحدة تجاه حفظ السلام في هذا البلد، قال: «ان حكومتي تعتقد بأنه يجب اقامة وصاية مؤقتة على فلسطين تحت سلطة مجلس الوصاية التابع للامم المتحدة، للحفاظ على السلام، ولتوفير فرصة للعرب واليهود للتوصل الى اتفاق في ما يخص حكومة ذلك البلد». وقد أثار بيان اوستن خلافات داخل اركان ادارة الرئيس ترومان، وبالذات حول ما اذا كان ترومان نفسه على علم مسبق، او موافق على بيان أوستن بشأن الوصاية الدولية على فلسطين. وفسر البيان، في البداية، من بعض الاطراف غير الاميركية، كأنه تخل عن دعم الولايات المتحدة لخطة التقسيم. اما اوستن نفسه، فقد اكتفى، في مجلس الامن، بالقاء بيانه دون طلب التصويت عليه (**المصدر نفسه**). أوردت ابنة الرئيس ترومان، مارغريت، في كتابها «هاري ترومان»، ان والدها لم يلتزم، أبداً، بشكل رسمي، بخطة الوصاية. واعتبرت ان بيان اوستن مثّل محاولة لوزراة الخارجية لسحب البساط من تحت قدمي والدها، وان الامر قد تم بغياب وزير الخارجية مارشال، ومساعده الاول لوفيت. وفي كتابه «مذكرات»، ذكر ترومان ان بيان اوستن، في ١٩ آذار (مارس) ١٩٤٨، لم يكن رفضاً للتقسيم، ولكنه اقتراح لتأجيل تاريخ تنفيذه حتى تصبح الظروف مهيأة أكثر (**المصدر نفسه**، ص ٧٤٤).

وأورد المساعد الاداري للرئيس، تشارلز مورفي، في مذكرة اعدها بنفسه، بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٢: «ان الرئيس اصدر تعليمات الى وزارة الخارجية للاستمرار في تأييد التقسيم في الامم المتحدة. وقد سمح بتقديم اقتراح الوصاية فقط في حالة رفض مجلس الامن الدولي تحمل مسؤولياته تجاه تنفيذ التقسيم؛ وهذا ما حدث؛ اذ ذكر مورفي ان اوستن طرح اقتراح الوصاية عندما تبين ان مجلس الامن لن يوافق على توصية الجمعية العامة بتحمّل مسؤولية تنفيذ التقسيم. وقد طرح هذا الاقتراح دون ان يطلب التصويت عليه. كما تم ذلك بدون علم، أو موافقة، الرئيس. وأضاف مورفي ان النتيجة كانت ستكون عينها لو اتبعت تعليمات الرئيس. فقد كان من غير الممكن ان يصوت مجلس الامن الى جانب تنفيذ التقسيم، بدون الحصول على عدد مناسب من الاصوات. اضافة الى ذلك، فقد كان واضحاً ان هذا الاقتراح (الوصاية) لم يكن يحظى بموافقة اكثر من خمسة اعضاء (**المصدر نفسه**، ص ٧٤٤ ـ ٧٤٥). وذكر مدير السكرتاريا التنفيذية، هميسباين، في رسالة موجهة الى وزير الخارجية، في ١٩٤٨/٣/٢٢، ان نائب وزير الخارجية، لوفيت، ذكر له ان الرئيس ترومان اخبره بأنه لم يوافق، اطلاقاً، على «خطاب الوصاية» الذي القاه اوستن في مجلس الامن. لكن رفض مجلس الامن الدولي في ١٩٤٨/٣/٥ للاقتراح الاميركي، المذكور آنفاً، جعل من الضروري تقديم البديل (**المصدر نفسه**، ص ٧٤٥).

ولخّص مدير مكتب شؤون الامم المتحدة في وزارة الخارجية، دين راسك، في مذكرة رفعها الى وزير